

ردمدا: ٤٥٨٦-٢٥٢١



الجملة العلمية نصف سنوية
الهيئة العليا لإحياء التراث

الجملة العلمية

مجلة علمية نصف سنوية

تعنى بالتراث المخطوط والوثائق تصدر عن مركز إحياء التراث

العدد السابع عشر، السنة التاسعة، شهر رمضان ١٤٤٦هـ. آذار ٢٥٢٥م





الْحَيَاتَة

مَجَلَّةٌ عِلْمِيَّةٌ نِصْفُ سَنَوِيَّةٌ

تُعْنَى بِالتُّرَاثِ الْمَخْطُوطِ وَالْوَشَائِقِ تَصَدَّرُ عَنْ مَرْكَزِ إِحْيَاءِ التُّرَاثِ

الْعَدَدُ السَّابِعُ عَشَرَ

السَّنَةُ التَّاسِعَةُ، شَهْرُ رَمَضَانَ ١٤٤٦هـ. آذار ٢٠٢٥م



العتبة العباسية المقدسة
الهيئة العليا لإحياء التراث
مركز إحياء التراث

العتبة العباسية المقدسة. الهيئة العليا لإحياء التراث. مركز إحياء التراث.

الخزانة : مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق / تصدر عن مركز إحياء التراث ...
كربلاء، العراق : العتبة العباسية المقدسة، الهيئة العليا لإحياء التراث، مركز إحياء التراث، 1438 هـ . = 2017 -

مجلد : إيضاحيات ؛ 24 سم

نصف سنوية-. العدد السابع عشر، السنة التاسعة (آذار 2025)-

تتضمن إرجاعات ببليوجرافية.

النص باللغة العربية ومستخلصات باللغة العربية والإنجليزية.

ISSN: 2521 - 4586

1. المخطوطات -- الدوريات 2. الدوريات العربية--العراق. أ. العنوان.

LCC: Z115.1 .A8378 2024 NO. 17

DDC: 011.31

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

الترقيم الدولي ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ٢٢٤٥ لسنة ٢٠١٧م

كربلاء المقدسة - جمهورية العراق

يمكن الإتصال أو التواصل مع المجلة من خلال:

٠٠٩٦٤ ٧٨١٣٠٠٤٣٦٣

الموقع الإلكتروني: Kh.hrc.iq -- الإيميل: Kh@hrc.iq

صندوق بريد: كربلاء المقدسة (٢٣٣)

سعر البيع

داخل العراق: \$10 - خارج العراق: \$15

الإشراف العام

سماحة السيّد أحمد الصافيّ

رئيس التحرير

السيّد ليث الموسويّ

مدير التحرير

محمّد محمّد حسن الوكيل

سكرتير التحرير

د. حسين هليب الشيبانيّ

هيئة التحرير

د. علي حبيب العيدانيّ (تدقيق اللغة العربية)

د. عمار محمود الكعبيّ (التنسيق والمتابعة)

حسن عريبي الخالديّ (التنسيق والمتابعة)

الإخراج الفنيّ

علي حسين علوان التميميّ

الترجمة الأنكليزية

الشيخ حبيب آل زعتر / لبنان

الهيئة الاستشارية

الأستاذ المتمرس الدكتور صاحب ابو جناح (العراق)

كلية الآداب/ الجامعة المستنصرية

الأستاذ المتمرس الدكتور طارق عبد عون الجنابي (العراق)

كلية التربية/ الجامعة المستنصرية

الأستاذ المتمرس نبيلة عبد المنعم (العراق)

مركز إحياء التراث العلمي العربي / جامعة بغداد

الأستاذ الدكتور أحمد شوقي بنبين (المغرب)

مدير الخزانة الحسنية بالقصر الملكي بالرباط

الأستاذ الدكتور سعيد عبد الحميد (مصر)

وزارة الآثار المصرية

الأستاذ الدكتور فاضل مهدي بيّات (تركيا)

مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية

الأستاذ الدكتور منذر علي المنذري (العراق)

كلية الآداب/ جامعة بغداد

الأستاذ الدكتور وليد محمّد السراقبي (سوريا)

كلية الآداب/ جامعة حماة

الأستاذ الدكتور وليد محمود خالص (الأردن)

مجمع اللغة العربية /عمّان

الأستاذ الدكتور عباس هاني الجرحّاح (العراق)

مديرية التربية/ محافظة بابل

الأستاذ المساعد الدكتور علي فرج العامري (إيطاليا)

كلية العلوم الاجتماعية/ جامعة ميلانو بيكوكا

مكتبة الأمبروزيانا/ ميلانو

شروط النشر

- تنشر المجلة البحوث العلمية والدراسات المتعلقة بالمخطوطات والوثائق، والنصوص المحققة، والمتابعات النقدية الموضوعية لها.
- يلتزم الباحث بمقتضيات البحث العلمي وشرائطه في الإفادة من المصادر والإحالة عليها، والأخذ بأدب البحث في المناقشة والنقد، وآلا يتضمن البحث أو النص المحقق مواضيع تثير نعرات طائفية أو حساسية معينة تجاه ديانة أو مذهب أو فرقة.
- أن يكون البحث غير منشور سابقاً، وليس مقدماً إلى أية وسيلة نشر أخرى، وعلى الباحث تقديم تعهد مستقل بذلك.
- يكتب البحث بخط (Simplified Arabic) بحجم (١٦) في المتن، و(١٢) في الهامش، على أن لا يقل عن (٢٠) صفحة (A4).
- يُقدّم البحث أو النص المحقق مطبوعاً على ورق (A4) بنسخة واحدة مع قرص مدج (CD)، على أن تُرقم الصفحات ترقيمًا متسلسلاً.
- تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر باللغة الإنكليزية، كل في صفحة مستقلة ويضمّ عنوان البحث، وأن لا يزيد الملخص على صفحة واحدة.
- تُراعى الأصول العلمية المتعارفة في التوثيق والإشارة، بإثبات اسم المصدر، واسم المؤلف، ورقم الجزء، ورقم الصفحة، مع مراعاة أن تكون الهوامش مرقّنة بشكل مستقل في كلّ صفحة.
- يزود البحث بقائمة المصادر بشكل مستقل عن البحث، وتتضمن اسم المصدر أو المرجع أولاً، فاسم المؤلف، ويليه اسم المحقق أو المراجع أو المترجم في حال وجوده، ثم الطبعة، فدار النشر، ثم البلد الذي نُشر فيه، وأخيراً تاريخ النشر، ويُراعى في إعدادها الترتيب الأبجائي لأسماء الكتب أو البحوث في المجالات، وفي حالة وجود مصادر أجنبية تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.

- تخضع البحوث لبرنامج الاستئلال العلمى ولتقويم سرى لبيان صلاحيتها للنشر، ولا تُعاد إلى أصحابها سواء قُبلت للنشر أم لم تُقبل، على وفق الضوابط الآتية:
- يُبلغ الباحث أو المحقق بتسليم المادة المرسله للنشر خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخ التسليم.
- يُبلغ أصحاب البحوث المقبولة للنشر بموافقة هيئة التحرير على نشرها وموعده المتوقع خلال مدة أقصاها شهران.
- البحوث التي يرى المقومون وجوب إجراء تعديلات أو إضافات عليها قبل نشرها تُعاد إلى أصحابها مع الملاحظات المحددة، ليعملوا على إعادة إعدادها نهائياً للنشر.
- البحوث المرفوضة يبلغ أصحابها من دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
- يمنح كل باحث أو محقق نسخة واحدة من العدد الذي نُشر فيه ببحثه، مع ثلاثة مستلات من المادة المنشورة، ومكافأة مالية.

تراعى المجلة في أولوية النشر:

- 1- تاريخ تسليم رئيس التحرير للبحث.
 - 2- تاريخ تقديم البحوث التي يتم تعديلها.
 - 3- تنوع مادة البحوث كلما أمكن ذلك.
- البحوث والدراسات المنشورة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
 - تُرتب البحوث على وفق أسس فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.
 - يرسل المحقق أو الباحث الذي لم يسبق له النشر في المجلة موجزاً عن سيرته العلمية، وعنوانه، وبريده الإلكتروني؛ لأغراض التعريف والتوثيق، على بريد المجلة الإلكتروني: Kh@hrc.iq
 - لهية التحرير الحق في إجراء بعض التعديلات اللازمة على البحوث المقبولة للنشر.
 - تنتخب هيئة التحرير البحوث المتميزة المنشورة في المجلة وتكفل بإعادة طباعتها بشكل مستقل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجدّ وَالِاجْتِهَاد

رئيس التحرير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمةً للعالمين، محمّد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله الهداة الميامين، وبعد ...

(الجد) و(الاجتهاد) صفتان ممدوحتان يضيفان الدقة والإتمام على أي عمل يتّصف بهما، وميدان البحث العلميّ بعمومه على اتساع فضائه بحاجة ماسة ومباشرة إليهما؛ كونه معنيّاً باستقصاء الأخبار والأحداث وتوثيقهما، أو نقدهما بحيادية تامة وفق ما متاح من معطيات وصولاً إلى نتيجة تمثّل تأسيساً معرفياً، أو تصحيحاً لأغلاط أو اشتباهات اعترت بعض جوانب هذا الميدان.

إنّ هجر طائفة من الباحثين التدقيق في المصادر التي يستقون منها، والاكتفاء بما بين أيديهم من مصادر كسباً للوقت وتجنباً العناء، وتسليمهم المطلق بمعطيات من سبقهم دون التأكيد والتمحيص، وقلة الاطلاع والمطالعة في مجال الاختصاص على الأقلّ، والتسرّع غير المبرّر في إنجاز المؤلفات والأبحاث على حساب الدقة والرصانة، وما شابه ذلك، هي من مصاديق هجران هاتين الصفتين.

فمن مقومات الباحث الجاد والبحث الرصين: أنّ معلوماته لا تُستقى إلا من مصادرها الرصينة المعتبرة في فنّها، ولا يستعاض بمصادر أدنى منها دون سبب وجيه، والابتعاد عن حسن الظنّ والتسليم المطلق بالجهود العلمية للآخرين أو النقل عنها دون التأكّد والتدقيق، والازدياد في المطالعة خاصّة بما يرتبط بالاختصاص، والتوطنّ لتحمل الصعاب والمعوقات التي تواجه عملية البحث والتأليف والتعامل معها بسعة الصدر، والإصرار على الإتيان بما هو جديد كلاً أو ضمناً، سعياً في إثراء المكتبة الإسلامية.

هذه المقومات وغيرها يوجبها الدور العظيم الذي يحمله أرباب الأقاليم والتأليف، والمسؤولية الكبيرة التي يضطلع بها معشر الباحثين، فهذا الدور وتلك المسؤولية لا يمكن أداؤهما بوجههما الأتم دون أن يكون المباشران لها غايةً في الجدّ والمثابرة.

فالتدوين مسؤولية كبيرة، وأمانة عظيمة، وفي ذات الوقت هو مهمة خطيرة، أريد له أن يكون وسيلةً لإنارة العقول، ونشر الأفكار السامية، ونقد الأخبار الزائفة، وفق المنهج العلميّ القويم، لذا لا يستهين به إلا مدعي العلم، ولا يخوض غماره إلا من تسلّح بسلاح المعرفة واجتهد في توظيفه السليم.

فهذه دعوة لكلّ المؤسسات المعنية رسميّة وغير رسميّة، والشخصيات الفاعلة، أن تضطلع بدورها في الارتقاء بالمستوى العلميّ والثقافيّ لكلّ من تنطبق عليهم صفة (باحث) في كلّ المجالات والمراحل، بما ينعكس إيجاباً على ثقافتهم ومن ثمّ على أقاليمهم، في خطوة جادة لمواجهة موجة التسطّح الفكريّ التي غزت شباننا، وبدت تظهر على نسبة معتدّ بها من نتاج باحثينا، والتي أريد لها أن تسود هذا الجيل والأجيال القادمة، في محاولة لترسيخها وجعلها ثقافة أمة، وهذا ما لا نظنه سيفلح؛ أملاً بأرباب العقول الراجعة ممّن يوقنون تلك المساعي، ويدركون مآربها، ويسعون لوأدها كلّ من مكانه ومجاله.

والحمد لله أولاً وآخراً

المحتويات

الباب الأول: دراسات تراثية

د. أحمد جاسم النَّجْفِيّ كلية التربية الأساسيّة / جامعة الكوفة العراق	المصاحف المنسوبة إلى الإمام عليّ عليه السلام دراسة في حقيقتها ومضمونها	١٧
عمّار السيّد مجتبی آل سيّد يوشع الموسويّ الحوزة العلميّة - النجف الأشرف العراق	دراسة في أسانيد رسالة الحُفوق ومصادرهما	٥٥
الشيخ محمد عيسى البناي القطيفي الحوزة العلميّة السعوديّة	جامع المقال للشيخ الطريحيّ ريادة في بحث المشتراكات الرجاليّة	١١٧
أ. د. صاحب جعفر أبو جناح كلية الآداب - الجامعة المستنصرية العراق	منوال الصناعة النحويّة وكلياتها عند ابن رشد قراءة في كتاب (الضروريّ في صناعة النحو)	١٦١
أ. د. عبد الرحمن بغداد المركز الجامعيّ مغنية الجزائر	فهرس المخطوطات العربيّة بمدرسه تلمسان باعتماد أوغست كور (Auguste Cour) (قراءة في تكون الفهرس وضبطه وخصائصه)	١٨٩
منيف فياض مركز إحياء التراث - العتبة العباسيّة المقدّسة العراق	تحقيق التراث المخطوط وارتباطه بالنقد في منهج البحث العلميّ	٢١٩
د. مدين حامد عبد الهادي محمود كلية الآثار - جامعة الفيوم مصر	دراسة تجريبية لظاهرة التلف الحامضيّ القاعديّ (التحلل المائيّ المؤكسد) لكريبتات الحديدوز في المخطوطات المدوّنة بأخبارها التفاعليّة	٢٦١

الباب الثاني: نصوص محققة

إعداد: صلاح مهديّ السراج مدير مركز تصوير المخطوطات وفهرستها - العتبة العباسيّة المقدّسة - العراق	مُشاهدات الشيخ إبراهيم البيّاضي في خزينة ومكتبة الإمام الرضا عليه السلام في إحدى زياراته إلى خراسان	٢٨٩
--	---	-----

تحقيق: علي عداي ناهي الحساوي مركز إحياء التراث - العتبة العباسية المقدسة العراق	زَادُ الْمُسَافِرِينَ تأليف: الشَّيْخِ مِيرَزَا مُحَمَّدِ بْنِ مِيرَزَا سُلَيْمَانَ الطَّبِيبِ التَّنْكَابِنِيِّ (ت ١٣٠٢هـ)	٣١٣
إعداد وتقديم: السيد سلمان هادي آل طعمة باحث تراثي العراق	رَوْحُ الْبَيَانِ فِي الْإِجَازَةِ لِلسَّيِّدِ سَلْمَانَ إِجَازَةُ السَّيِّدِ مَهْدِيِّ الْكَاطِمِيِّ إِلَى السَّيِّدِ سَلْمَانَ هَادِي آلِ طُعْمَةَ	٣٦٥

الباب الثالث: نقد النتائج التراثي

الشيخ فاضل حبيب الحلبي الحوزة العلمية - النجف الأشرف العراق	وَفَقَاتُ نَقْدِيَّةٌ جَادَةٌ مَعَ تَحْقِيقِ التُّرَاثِ الرِّيَاضِيِّ الْمُطْبُوعِ فِي ضِمْنِ مَوْسُوعَةِ الشَّيْخِ بَهَاءِ الدِّينِ الْعَامِلِيِّ	٣٩٩
أحمد عبدالعاطي الآثاري باحث في رسوم آثار الرسول ﷺ بجامعة أسيوط مصر	تَنْزِيهُهُ الْمُصْطَفَى الْمُخْتَارِ عَمَّا لَمْ يَنْبُتْ مِنَ الْآثَارِ (دراسة نقدية لنشرتي الكتاب)	٤٥٣

الباب الرابع: فهرس المخطوطات وكشافات المطبوعات

الشيخ محمد تقى الفقيه العاملي باحث متخصص بالتراث العاملي لبنان	فَهْرَسُ مَخْطُوطَاتِ مَكْتَبَةِ السَّيِّدِ مُحَمَّدِ تَقِيِّ آلِ فَضْلِ اللَّهِ الْعَامِلِيِّ	٤٩١
حيدر كاظم الجبوري باحث ببلوغرافي متخصص العراق	دَلِيلُ النُّصُوصِ وَالْإِجَازَاتِ الْمُحَقَّقَةِ فِي المَوْسُوعَاتِ وَالْكَتُبِ / الْقِسْمُ الرَّابِعُ	٥١١

الباب الخامس: أخبار التراث

هيئة التحرير	مِنَ أَخْبَارِ التُّرَاثِ	٥٣٥
--------------	---------------------------	-----



مَنَوَالُ الصَّنَاعَةِ النَّحْوِيَّةِ وَكُلِّيَّاتُهَا
عِنْدَ ابْنِ رُشْدٍ

قِرَاءَةٌ فِي كِتَابِ (الضَّرُورِيِّ فِي صِنَاعَةِ النَّحْوِ)

*The Grammatical Manufacturing Mode and its
General Principles According to Ibn Rushd
A Reading in Al-Dharuri fi Sana'at Al-Nahw*



أ.د. صاحب جعفر أبو جناح

كلية الآداب - الجامعة المستنصرية

العراق

Asst. Prof. Sahib Jaafar Abu Janah

College of Arts / Mustansiriyah University

Iraq



الملخص

وضع أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد (٥٢٥هـ - ٥٩٥هـ) فقيه قرطبة والأندلس والمغرب وقاضيا وفيلسوفها سلسلة من الكتب التعليمية للعلوم التي كان يشتغل بها تدريسيًا وتأليفًا، مثل: «الضروري في المنطق» و «الضروري في السياسة» و «الضروري في الفقه» و «الضروري في صناعة النحو».

وكان هدفه من كتابه الأخير-موضوع هذا البحث- بحسب عبارته بيان «ما هو كالضروري من علم النحو لمن أراد أن يتكلم على عادة العرب في كلامهم ويتحرى في ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصناعي (التطبيقي)، وأسهل تعليمًا وأشدّ تحصيلًا للمعاني». ولم يحتد ابن رشد في كتابه هذا من سبقه من النحويين حدوًا تامًا، بل غلبت عليه ثقافته الفلسفية والمنطقية فابتدع مصطلحات غير متداولة عند سابقيه من النحاة واقترح تبويبًا جديدًا لموضوعات النحو لم يسبق إليه، ولم يشر أحد قبله إلى أنه أدخل في باب الأمر الصناعي و أربط للمعاني في تقسيمه قوانين الإعراب إلى ستة أجناس. فضلًا عن أنه نبه إلى العناصر الكلامية التي دعاها النحاة «الفضلات» وسمّاها «القيود» وهو مصطلح مستعار عن أهل المنطق فوقف عندها كثيرًا ولعل المصطلحات الخاصة التي نثرها ابن رشد في كتابه وجلّها ممّا اقتبسها من أدبيات المنطق والفلسفة وما ترجم عن كتب اليونان ولا سيّما كتب أرسطو التي لخصّ منها «كتاب العبارة»، و«كتاب السياسة» التي وسمت كتابه بميسم خاصّ يميزه عن كتب جمهور النحاة.

Abstract

Abu al-Walid Muhammad ibn Ahmad ibn Rushd (525 AH - 595 AH), the jurist, judge, and philosopher of Cordoba, Andalusia, and Morocco, wrote a series of educational books on the sciences in which he was engaged in teaching and writing, such as Al-Dharuri fi al-Mantiq, Al-Dharuri fi al-Siyasah, Al-Dharuri fi al-Fiqh, and Al-Dharuri fi Sina'at al-Nahw.

His aim in his last book - the subject of this research - was, according to his expression, to explain "what is necessary in grammar for those who want to speak according to the Arabs' custom in their speech and to investigate in that what is closest to the industrial (applied) matter, easier to teach and more effective in acquiring meanings".

In this book, Ibn Rushd did not follow the example of the grammarians who preceded him completely. Rather, his philosophical and logical culture prevailed over him, so he invented terms that were not common among his grammarians who preceded him. He proposed a new classification of the topics of grammar that had not been used before him. No one before him had indicated that he had introduced the subject of the artificial matter and linked the meanings in his division of the rules of syntax into six genres.

In addition, he pointed out the linguistic elements that grammarians called "adjuncts" while he called them "restrictions", a term borrowed from the logicians, and he dwelled on them a lot. Perhaps the special terms that Ibn Rushd scattered in his book, most of which he borrowed from the literature of logic and philosophy and what he translated from the books of the Greeks, especially the books of Aristotle, from which he summarized the 'Book of Expression' and the 'Book of Politics', which marked his book with a special mark that distinguished it from the books of the majority of grammarians.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة :

استكمالاً لما أَلَّف ابن رشد^(١) (٥٢٠ - ٥٩٥ هـ) من كتب تعليمية فيما كان يشتغل به من العلوم مثل «الضروري في المنطق»، و «الضروري في السياسة»، و «الضروري في الفقه» أَلَّف «الضروري في صناعة النحو»^(٢)؛ ليكون كتاباً تعليمياً لطلبته المشتغلين عليه ولغيرهم من المتعلمين.

وأراد له أن يكون كتاباً يقتصر على بيان «ما هو كالضروري من علم النحو، لمن أراد أن يتكلم على عادة العرب في كلامهم، ويتحرى في ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصناعي (التطبيقي) وأسهل تعليمًا وأشدّ تحصيلًا للمعاني»^(٣).

واستلهاً لقاعدة معرفية واسعة يمتلكها ابن رشد قدّم لكتابه بمقدمة قرّر فيها أن لا بدّ لكلّ من يريد أن يؤلّف في علم من العلوم من بيان وظيفة هذا العلم ومنفعته وأقسامه، والمنهج التعليمي المقضي لتعلّمه، ومرتبته في العلوم الأخرى، وصنفه فيها، ومن واضعه ...

والنحو عند ابن رشد «صناعة»، وهو مصطلح غير معهود عند متقدّمي النحويين، بل لم يظهر حتّى اختلّطت مباحث النحو بمباحث المنطق على نحو بالغ في القرن

(١) هو أبو الوليد محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن محمّد بن رُشد القرطبي المولود سنة ٥٢٠ هـ، الفقيه الفيلسوف، الطبيب، الأديب، قاضي قرطبة وفقه الأندلس وفيلسوفها، نشأ في بيت علم ورياسة، توفي سنة ٥٩٥ هـ، وله ما يزيد على ستين مصنفاً في الفقه وأصوله وفي الطب والفلسفة والمنطق وعلم الكلام والعربية، وغيرها. ترجمه أصحاب الطبقات ومؤرخو السير ودوائر المعارف. (ينظر: الوافي بالوفيات للصدقي: ١١/٢، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة: ٣١٣/٨).

(٢) حقّق الكتاب ودرسه دراسة وافية د. منصور عليّ عبد السميع من جامعة حلوان بالقاهرة، ونشرته دار الصحوة بالقاهرة في طبعته الأولى عام ٢٠١٠ م.

(٣) الضروري في صناعة النحو لابن رشد القرطبي: ٩٧.

الرابع الهجري، فظهر عند الرّماني (ت ٣٨٤هـ) وابن جني (٣٩٢هـ) وأضرابهم. ويختصر ابن رشد وظيفته النحو في التعريف بأشكال الألفاظ المفردة (الصرف) والمركبة (النحو)، وما يلحق بالألفاظ من زيادات صرفية في بنيتها، وزيادات صوتية في آخرها (حروف مدّ قصيرة أو طويلة) بحسب تغيّر وظائفها النحوية^(١).

ويُفترض عنده أن يصحب تقرير هذه الظواهر الكليّة - كما يسمّيها - تفسيراً للقوانين التي تتحكّم بنظام اللغة صرفاً ونحواً، وأسباب ذلك في حدود ما تحتمله (الصناعة) وبقدر معتدل، بعيد عن الإفراط الذي أثقل كثيراً من مصنّفات النحاة العرب^(٢). والغاية العمليّة منه النطق بأشكال الألفاظ، مفردةً أو مركّبةً، على عادة أهل ذلك اللسان، ويترتب عليها «فهم كتاب الله وسنّة رسوله، وفهم العلوم وعمل الخطب والأشعار»^(٣)، ممّا يمكن النظر إليه بصفته الثمرة المأمولة من تعلّم المستوى الفصيح من اللغة.

والنحو عنده نحوان: نحو الألفاظ (علم التصريف)، ونحو المعاني (علم التركيب). ونحو الألفاظ عنده قبل نحو المعاني^(٤)؛ لأنّ الألفاظ هي المكوّن للتركيب.

ويلقب هذا العلم - بشطريه - الذي يطلق عليه (صناعة) بالأدب؛ لأنّه شرط لكلّ من يريد أن يتعلّم العلوم أن يتأدّب به قبل الشروع في دراسة أيّ علم.

وعلى غير ما ألفناه في تاريخ النحو وبداياته يرى أنّ علم النحو أخذ عن مشاهير البصريين كالخليل وتلميذه سيبويه، ومشاهير الكوفيين مثل الكسائي وتلميذه الفراء^(٥).

معتدّاً في ذلك النحو المدوّن ومتجاوزاً طبقات النحاة التي أسست لهذا العلم ورسمت ملامحه الأولى وأبوابه ومصطلحاته التأسيسية، مثل عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء وأبي الخطّاب الأخفش الكبير، وهم شيوخ

(١) الضروري في صناعة النحو: ٩٧.

(٢) نفسه: ٩٧.

(٣) نفسه: ٩٨.

(٤) نفسه: ٩٩.

(٥) نفسه: ١٠٠.

سببويه ومعاصرو الخليل الفراهيدي، ولم تصل إلينا مدونات مما كانوا يشتغلون به. يقرّر ابن رشد أنّ المنحى التعليمي للنحو - ويسمّيه (نحو التعليم) - يقتضي أنّ يعتمد «الحدود»، وهي التعريفات، وكذلك «الرسوم» وهي خصائص المادّة اللغوية ولوازمها، وكذلك «التمثيل» بنماذج من كلام العرب^(١). ويتخذ القياس على ما استقرى من المسموع الفصيح وسيلةً لبناء الأساليب الجارية مجرى الكلام الفصيح، مع الاحتراس من تضيق دائرة القياس، حتّى لا يقع فيما وقع فيه بعض النحاة الذين أفرطوا حين ردّوا السماع الصحيح بالقياس بالصناعي^(٢).

هذا الملمح النقدي المبكّر في مقدّمة الكتاب لمناهج النحاة السابقين تتلوه سلسلة من الانتقادات المنهجية التي قيدها على المتقدّمين في جوانب عدّة من عملهم النحويّ. وفي تقديري أنّ هذا التوجّه النقدي لا ينفصل عن التيار النقدي الذي تبناه عدّد من نحاة الأندلس تجاه النحاة المشاركة عامّة، ومن حذا حذوهم من نحاة الأندلس والمغرب يومذاك.

إذ نجد بواكير هذا الموقف النقدي واضحةً صريحةً في كتابات ابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ) في كتابه «الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإفصاح»^(٣)، وفي «أمالي السهيلي» تلميذ ابن الطراوة (ت ٥٨٠هـ) الذي نقض نظرية النحاة عامّة في تفسير ظاهرة منع الصرف، ثمّ تلميذهم ابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ) صاحب كتاب «الردّ على النحاة» الذي نقض فيه نظرية العامل والإعراب التقديريّ والعلل الثواني والثالث التي ازدحمت بها مباحث النحو ومصنّفاته.

وكّل هؤلاء وغيرهم من الأندلسيين استرشدوا بالمنحى «الظاهري» الذي كرّسه أئمة المذهب الظاهريّ وملوكهم «الموحّدون» في المغرب والأندلس إبان حكمهم المنطقة بعد مرحلة ملوك الطوائف في الأندلس.

(١) الضروري في صناعة النحو: ١٠١.

(٢) نفسه: ١٠١، وينظر الخصائص لابن جنّي: ١/٩٩، ١١٧.

(٣) حُقّق هذا الكتاب ونشر مرّتين ببغداد، الأولى بتحقيق د. حاتم الزامن، والثانية بتحقيق د. كاظم بحر المرجان، وثالثة بمكّة المكرمة بتحقيق د. عياد الشبيبي عام ١٩٩٤م.

في مقدّمة الكتاب يسجّل ابن رشد على النحاة أيضًا أنّهم -لاسيما المتقدمون منهم- خلطوا الكلام على الجمل والعبارات المركّبة بالكلام على عناصر ومكوّنات هذه الجمل والعبارات، فلم يقدّموا الحديث عن ماهيّات هذه العناصر من حيث كونها كلمات مفردة في شكل (صيغة) أفراد أو تثنية أو جمع، أو تذكير أو تأنيث، أو إضمار أو إشارة أو موصوليّة، وهذا ما أفرد للحديث عنه أو بيانه المباحث الأولى من كتابه (الجزء الأول). ثمّ انتقل في الجزء الثاني إلى النظر في أشكال (صيغ) المركّبات وأحوال الإعراب والمعربات وموادّها؛ لأنّها موادّ الإعراب^(١).

ويعلّل هذا النهج الذي انتهجه في بناء كتابه بأنّ الصور العامّة للألفاظ - ويصطلح عليها بكلمة أشكال - ولواحقها من تثنية وجمع وتأنيث وتذكير وصيغ الضمائر للمتكلم والمخاطب والغائب المتّصلة بالأفعال في أزمنتها الثلاثة مشتركة بين كلّ الألسنة وعند كلّ أمة^(٢).

وهذا ما يقتضي البدء بالحديث عنها، وتحديد ماهيّاتها وخواصّها وأحوالها التي تتقلّب فيها من تثنية وجمع وتذكير وتأنيث، وتنوّع صيغ الضمائر عند اتصالها بالأفعال، بين متكلم ومخاطب وغائب، أفراداً وتثنية وجمعاً، تذكيراً وتأنيثاً. وهذا ما جرى عليه في القسم الأوّل من كتابه.

وهو يرى أنّ الاهتمام بهذا الجانب من علم النحو مساوٍ للاهتمام بمعرفة الإعراب، بل لعلّه - على حدّ تعبيره - أكبر؛ لأنّه كالضروريّ في كلّ مخاطبة تحاوريّة، وهو مشترك بجميع الألسنة^(٣).

ويقترح ابن رشد عند الحديث عن المركّبات (الجمل والعبارات) أن يُعتمد طريق التقسيم والحصص للحالات الإعرابيّة؛ لأنّ الكلام المركّب هو الميدان الذي يتحقّق فيه المظهر الإعرابيّ، يتلوه تقسيم العوامل الداخلة على كلّ صنف من كلّ أصناف الكلام، لأنّها السرّ الذي يقف وراء الظاهرة الإعرابيّة. ويرى أنّ تصنيف أحوال الإعراب من رفع

(١) الضروري في صناعة النحو: ١٠٢.

(٢) نفسه: ١٠٢. وهذا حكم عام لا يصحّ في جميع لغات العالم.

(٣) نفسه: ١٠٣.

ونصبٍ وخفضٍ وما ينوب عنها لا بدّ له من أن يسبقَ الحديث عن أصناف الكلام، وعن العوامل المتقضية للحالات الإعرابية.

ثمّ يقترح تقسيم المركّبات - بكلّ أساليبها الخبريّة والإنشائيّة - إلى كلامٍ مفيدٍ أو غير مفيد، مع بيان الإعراب اللاحق له، كلّ صنف على حدّته قبل الحديث عن العوامل الموجبة لإعرابه، الأمر الذي يحقّق - في نظره - إحصاء الإعراب والمعربات قبل الانشغال ببيان علل هذه المظاهر الإعرابيّة.

ويقترح في السياق نفسه تحديد أنواع الأساليب الخبريّة وأوضاعها الإعرابيّة، بحسب العوامل الداخلة عليها، وكذلك الأساليب الأخرى (الأقاويل المركّبة) كما يسمّيها غير الإخباريّة.

فهو يرى أنّ ذلك النهج يمنع الاضطراب والاختلال في التقسيم، ولا ينهي كلامه في هذا المبحث قبل أن ينوّه بأنّ ظاهرة الرفع في الأسماء واحدة، سواء كان الكلام خبريّاً أم إنشائيّاً، وأساسها ما يصطّح عليه بـ (اشتراك الاسم)^(١) الذي يدعوه الاسم المستقيم، وهو من مصطلحات النحو اليونانيّ، كما سيأتي بيانه.

وكذلك النصب في الكلام الخبريّ، وفي الكلام المركّب تركيب تقييد بالتكمّلات، مثل: المفعولات، والحال، والتمييز، والمستثنى، يفسّره بـ (اشتراك الاسم) الذي يدعوه مع المضاف إليه الاسم المائل، وهو كسابقه من مصطلحات النحو اليونانيّ.

وأقرب الاحتمالات في فهم معنى (الاشتراك) ودلالته أنّه يريد به ظاهرة التعالق الإسناديّ التي تقتضي رفع المسند إليه وتوابعه بما فيها خبر المبتدأ، ونصب ما سوى ذلك من تكمّلات يتمّ بها البيان عن المعنى الإضافيّ للمعنى الإسناديّ، ويصطّح عليها بـ (القيود)، وهو من مصطلحات المناطقة والأصوليين قبل تسرّبه إلى النحاة الذين اقتبسوه منهم.

يبدأ ابن رشد القسم الأوّل من كتابه على مقتضى ما رسم لنفسه من منهج بيان مكونات الكلام الثلاثة التي يتألف منها جميع الكلام المركّب: اسمٌ، فعلٌ، حرف، ويشعر

(١) الضروري في صناعة النحو: ١٠٢.

في بيان تعريفاتها المتداولة بين النحويين، على نحو ما نجد لدى المتأخرين من المتأثرين بالمفاهيم والحدود المنطقية، لا سيما في تعريف الاسم الذي صيغ تعريفه بحسب ماهيته، لا بحسب جنسه أو وظيفته أو خواصه على يد ابن السراج (ت ٣١٦) الذي أخذ عن الفارابي (ت ٣٣٧هـ) علوم المنطق^(١).

في هذا المبحث من كتاب ابن رشد نقف على رأي فريد يخالف به جمهور النحويين في عدّهم الضمائر في الأسماء، ومثلها أدوات الاستفهام الاسمية والموصولات، وهي عنده كنيات عن أسماء، فهم اعتقدوا فيها أنها أسماء لأنهم - كما يرى - وجدوا هذه الألفاظ المختصرة البنية تحيل على أسماء معلومة، وهو غير موافق لهم في هذا؛ لأنه يرى في هذه الضمائر روابط لدعم العلاقة الإسنادية بين المبتدأ والخبر، فهو يقابل ما يسمّى الفعل المساعد في اللغات الآرية، وينظره في العربية قولهم: زيدٌ هو الشاعرُ، وهو ما يسمّيه النحاة (عمادًا).

وليس هذا التقرير بعيدًا عمّا قيده الفارابي في كتابه (الحروف)^(٢)، فابن رشد يرى أنّ الأسماء المظهرة هي الأسماء الأولى الحقيقية التي يطابقها حدّ الاسم، وأمّا الباقية فإنما سمّاها النحاة أسماء؛ لأنها تحل محلّ الأسماء؛ وهي أشدّ مطابقة لحدّ الحرف منها لحدّ الاسم، كما يقرّر^(٣).

والواضح أنّه ليس بعيدًا في رأيه هذا عن آراء اليونان الذين يفهمهم بالقدماء، إذ يقول: ولذلك كان القدماء يعدّونها في الحروف، وكأنّ طبيعتها متوسطة بين الطبيعتين.^(٤)

والعرب عادةً يُطلقون على اليونان صفة الأوائل، ويسمّون علومهم في المنطق والفلسفة والطب علوم الأوائل.

(١) الضروري في صناعة النحو: ١٠٦، وينظر الأصول في النحو لابن السراج: ٣٦/١، وعيون الأنباء لابن أبي أصيبعة: ١٣٦/٢.

(٢) كتاب الحروف للفارابي: ٥٧ وما بعدها.

(٣) الضروري في صناعة النحو: ١٠٨.

(٤) نفسه: ١٠٦.

لكنّ ابن رشد تسامح في هذا المطلب ووعده بأن يجري في التعامل مع هذه الفصائل على ما جرت عليه عادة النحويين العرب؛ لأنّ ذلك - فيما يرى - «غير ضارّ في هذه الصناعة»، لكنّه استدرك قائلاً: وإذا أُريد أن يُجعل حدّ الحرف (الذي هو لفظ يدلّ على معنى في غيره) لا يشمل هذا الجنس من الألفاظ فينبغي أن يُزادَ في حدّه: إنّه لفظٌ يدلّ على معنى في غيره من غير أن يخلف الاسم أو يقع موقعه^(١).

وانسجاماً مع فكره المنطقيّ يكتفي - بعد أن استبعد الكنايات والمبهمات - بتقسيم الاسم على قسمين: الأول: اسم شخص، عاقل أو غير عاقل، أو صفة موجودة في هذا الشخص مثل البياض والسواد.

والقسم الثاني: ما دلّ على معنى عام من أسماء الجنس والنوع، مع إشارة إلى الأسماء الصفات (المعنوية) والأحوال الإضافية وأسماء الأفعال (المصادر) التي يسمّيها النحاة أسماء الأحداث.^(٢) وهو هنا يريد بالقسمين أسماء الذوات وأسماء المعاني، وليس ذلك بعيداً عن تصنيف المناطقة والأصوليين الذي يرجع إلى فكرة الجواهر والأعراض. وفي حديث ابن رشد عن الضمائر مفارقة غريبة تفيد إضافة المعرفة إلى المعرفة، وهي قوله: وكذلك ضمائر النصب، يوجد فيه المتّصل والمنفصل، فالمنفصل هو إيّاي وإيّاك وإيّاه. وهذا لا يستعمل إلا مضافاً إلى اسم مضمّر في إيّاكم.

والنحاة يرون أنّ إيّاي ضمير، وما بعدها حروف تكلم أو خطاب أو غيبة. وهو يخالف ما جروا عليه في عدّ هذه اللواحق ضمائر في مثل قولنا: لكم ولهم ولنا وزاركم وزارهم وزارنا؛ لذا ذهب بعض النحاة إلى أنّ (إيّا) ليست ضميراً بل اسم جاء عماداً للضمير المتّصل يتكئ عليه، وقد سُمع عن العرب: إذا بلغ الرجل الستين فأيّاه وإيّا الشواب.^(٣) وفي باب الموصولات نقف على إشكال آخر في تحليل بنية (الذي)، إذ يقرّر ابن

(١) الضروري في صناعة النحو: ١٠٦.

(٢) نفسه: ١٠٩ وكذلك نجد هذه التسمية عند سيبويه يُطلقها على المصادر.

(٣) الضروري في صناعة النحو: ١١٤، وينظر في اختلاف آراء النحاة في إعراب (إيّا) الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري مسألة ٩٨، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري: ٤٧٩/١.

رشد أنَّ قومًا من النحاة يرون أنَّها مركبة من (ذي) الملازمة للإضافة في نحو: ذي مال، وذي علم، ومن (ال) التعريفية.^(١)

والمعروف أنَّ أصحاب القول بالتركيب يرونها مركبة من (ذي) الإشارية وأل الشبيهة بالموصلة.^(٢)

ومن منظور فلسفيٍّ فيزياويٍّ يقرّر أنّ «ليس هنالك حاضر إلا بالوضع»، أي بالعرف النحويّ، فالحاضر عند الجمهور وهو زمان يحيط به زمان: زمان مستقبل وماضٍ قريان من الحاضر، وهذه رؤية فلكية تقع في دائرة التفكير الفيزيائي لا اللغويّ الوضعي، ينسبها ابن السّيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) إلى قومٍ من السوفسطائيين.^(٣)

ثمّ يقرّر أنّ «الأمر والنهي» ليس هو في الحقيقة فعلاً؛ لأنّ الأمر استدعاء فعل، والنهي ترك فعل، واستدعاء الفعل ليس هو فعلاً إلا مجازاً، كما أنّ النهي استدعاء ترك، وترك الفعل ليس بفعل، كما أنّ استدعاء الخبر، وهو استفهام، ليس يُسمّى خبراً.^(٤)

و في مدخل القسم الثاني من الكتاب المخصّص لبحث التراكيب يمهد ابن رشد لمباحته بتعريف الكلام المفيد وغير المفيد، في إطار ما اتفق عليه النحاة قبله، لكنّه - بعد ذلك - يخالف ما تعارفوا عليه في ترتيب الموضوعات؛ إذ يبدأ الحديث ببيان أساليب الخبر والإنشاء، وهي من مباحث البلاغة، قبل الحديث عن أبواب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات من الأسماء.

ويقدّم تقسيماً للجمل مبيّناً لما هو عليه عند النحاة، إذ يقرّر انقسام الجمل إلى أوّل وثوانٍ، والأوّل عنده لا تحتوي إلا على قول واحد من الأقاويل التامة. ومنها بسيطة ومنها مركبة!! فالبسيطة مثل الخبر فقط (حضر زيدٌ وزيدٌ حاضرٌ) والأمر والنهي.

والمركبة، وهي التي لا يوجد فيها إلا نوعان من التركيب المفيد بذاته، ويريد به

(١) الضروري في صناعة النحو: ١١٦.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ١١٤ / ٢، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: ٦ / ٣.

(٣) ينظر الحلل في إصلاح الخلل لابن السّيد البطليوسي ٦٧، ٨٨.

(٤) ينظر الضروري في صناعة النحو: ١١٩.

تركيب التقييد (بالفضلات) مثل: زار زيدٌ عمرًا؛ لأنَّ الزيادة مقيّدة بعمرو فقط. ونحوها الجمل المقيّدة بالمفعولات والمنصوبات وتوابع المرفوعات والمنصوبات والمخفوضات والإضافة، وكلّ تلك قيود تقيّد مكوّنات الجملة، سواء كانت هذه المكوّنات فاعلاً أو مبتدأً أو نائباً عن الفاعل، أو فعلاً يقع من الفاعل.^(١)

لكنّه يتحدّث في الباب الأول من الجزء الثالث من كتابه عمّا اصطَلَح عليه بـ(قوانين الجمل الثواني التي تتركّب من جملتين)، ويعني بالقوانين الأحكام النحويّة، ويعرض فيه للحديث عن أسلوب الشرط وأسلوب القسم والجمل المعطوفة بأدوات العطف المعروفة، ويبسط القول فيه ثانية في الباب الأول من الجزء الرابع.^(٢)

ولا يتّضح سبب تسميتها بالثواني في حين أنّها مركّبة من جملتين اثنتين، وكان حقّها أن تسمّى بالجمل الثنائية التي تتألف من جملتين كبيرى وأخرى في داخلها صُغرى.^(٣) ويتنقّد ابن رشد النحويّين؛ لأنّهم - فيما يرى - لم يصنعوا ما صنعه في كتابه من إحصاء أنواع الإعراب وجهته (مواقعه) ونوعه في الجمل، وإعطاء الأسباب الفاعلة للإعراب في جملة جملة، وهي العوامل.^(٤)

وتلك دعوى غريبة تنكر على النحاة جهودهم التي احتذاها في وضع كتابه هذا، ولم يزد عليها شيئاً كانوا قد أغفلوه، غير أنه ربّ أبواب النحو ومسائله على نحو يراه مخالفاً لما سلكه النحويّون، وهو لم يكن في ذلك بعيداً عمّا سلكه جمهورهم في هذا الشأن، على تباين ما وجدناه في عرض أبواب النحو وترتيب مسائله في كتب النحو التعليمي، فـ«جمل» الزجّاجي يختلف عن «إيضاح» الفارسي، وهذا يختلف عن «لمع» ابن جني، وكلّها تختلف عن «مفصل» الزمخشري، وهذا يختلف عن «كافية» ابن الحاجب، وهي تختلف عن «التسهيل والألفيّة» لابن مالك.

(١) الضروري في صناعة النحو: ١٢٢.

(٢) نفسه: ١٦٠، ١٩٥.

(٣) ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام الأنصاري: ٣٨٠.

(٤) الضروري في صناعة النحو: ١٢٣.

في الجزء الثاني يبدأ ابن رشد الحديث عن ظاهرة التأنيث بنوعيه، الحقيقي والمجازي (السماعي) وعن قواعد التثنية والجمع في الأسماء الصحيحة والمعتلة، ويُطلق على الصيغ التي يتناولها بالشرح «الأشكال»، وله وقفات تبدو مخالفة لما هو شائع، منها قوله عن ألف التثنية إنها ليست في الحقيقة ألفاً^(١)، بل هي مَدَّة نشأت عن إشباع ما قبلها من الحركات فحصلت صورتها في الخط صورة ألف منطوق بها.

وهذا يقتضي أن (زيدان) مثني (زيداً) وليس مثني (زيد) المحرك بالرفع، وإشباع الرفع يقتضي واوًا لا ألفاً.

في الباب الثاني يتحدث ابن رشد عن الأفعال فيقرر أنها إما ماضية أو مستقبلية أو فعل حال أو فعل أمر أو نهي (مستقبل).^(٢)

وهو تقسيم يختلف عن تقسيم النحاة الثلاثي إلى ماضٍ، ومضارع (حال)، وأمر (مستقبل).

ويقرر أن الفعل الماضي يلحقه التأنيث والتذكير والتثنية والجمع فقط، وإن كان النحاة يابون أن ينسبوا التثنية إلى الفعل، ولا فرق في ذلك بين التثنية والتأنيث.^(٣) يريد أن كلا منهما يلحق الفعل.

ويلاحظ أن مباحث هذا الجزء كلها تتعلق بصيغ صرفية للأفعال عند اتصال الضمائر بها، وما يطرأ عليها من تغيرات في الصيغ يصطلح عليها بـ(أشكال) من مثل قوله: «وتقول للثنتين: اضربا، وليس فيه شكل تذكير ولا تأنيث»^(٤)، يريد أن المذكورين والمؤنثتين يخاطبان بالصيغة نفسها.

أفرد الباب الثالث للحديث عن الضمائر في صورها الثلاثة: المتكلم والمخاطب

(١) الضروري في صناعة النحو: ١٢٥.

(٢) نفسه: ١٣٠.

(٣) نفسه: ١٣٠.

(٤) نفسه: ١٣٤.

والغائب، ثمّ صور المتّصل والمنفصل، ثمّ ضمائر الرفع والنصب والجرّ. وفيه يرى أنّ (إيّا) ضمير نصب منفصل، للمتكلّم المفرد إيّاي، وللجماعة إيّانا، وليس فيه تأنيث ولا تنثية. ويرى أنّ (إيّا) إنّما يُستعمل أبداً مضافاً إلى مُضَمَّر! وقد استعملت مضافة إلى مظهر، قالوا: إيّاه وإيّا الشوابّ. قال: وهذا مذهب الخليل وسيبويه، فأما أبو الحسن الأخفش فكان يرى أنّها وما أضيفت إليه بمنزلة اسم واحد.^(١)

وهنا غاب عنه أنّ الضمير معرفة لا يضاف بل يضاف إليه. ومعلوم أنّ الخليل ذهب إلى أنّها اسم ظاهر جيء به ليكون عماداً لما بعده من الضمائر، ولم يقل بإضافتها إلى ما بعدها، فكأنّه يراها كلمة مركّبة تتباين صورها بحسب ما يلحقها من علامات المضمّرين المتكلّمين والمخاطبين والغائبين، مثلما هي الكاف في (ذلك) وذلكما وهناك (وأولئك)، وليست الكاف هنا ضميراً عند النحويين. وهذا يوافق رأي الزّجاج الذي رأى أنّها أسماء ظاهرة مضافة إلى ما بعدها.^(٢) ومذهب سيبويه أنّ (إيّا) ضمير، وما لحقه حروف تبيّن أحوال الضمير من تكلمّ وخطاب وغيبة، وهو قريب من رأي الخليل الذي لا يرى إضافتها إلى ما بعدها.^(٣)

في باب الأسماء الموصولة يستعمل ابن رشد مصطلح (الجملة الجزئية) لصلة الموصول، وفي ختام حديثه عنها يقدر أنّ اللحن في هذه المكونات الاسميّة من أسماء مؤنّثة ومذكّرة، مفردة ومثناة ومجموعة، وضمائر وإشارات وموصلات أشدّ من اللحن في الإعراب.^(٤)

ولا يخفى أنّ تفسير ذلك يكمن في أنّ علامة الإعراب لاحقة صوتية قد تتجاوزها العرب وتدرج كلامها من غير أنّ تحقّق المظهر الإعرابي، كما هو حال اللغة المنطوقة اليوم، في حين أنّ الظواهر التي عرض لها ابن رشد في المبنيّات تدخل في هيكل الكلمة الداخليّ، ولا يصحّ الخطأ فيها لما له من صدى واضح في النطق.

(١) الضروري في صناعة النحو: ١٣٧.

(٢) نفسه: ١٣٧، وينظر الباب في علل البناء والإعراب: ١/ ٤٨٠.

(٣) ينظر ارتشاف الصّرب من لسان العرب لأبي حيّان الأندلسيّ: ٩٣٠.

(٤) الضروري في صناعة النحو: ١٤٤.

في الجزء الثالث المخصّص للحديث عن الظاهرة الإعرابية يتحدّث عن الإعراب والمعربّ وعوامل الإعراب التي يصطلح عليها بـ(موجبات الإعراب) وأنواع الإعراب والأشكال (العلامات) التي تدلّ على نوع نوع منها، بحسب تعبيره، ويختصر علل الإعراب برؤية شاملة متبصرة؛ إذ يقول: والفاعل لم يرتفع من حيث هو فاعل، وإنّما ارتفع من حيث هو مخبر عنه، والمفعول إنّما انتصب من جهة ما هو فضلة هي من تمام الكلام المفيد.^(١)

ولولا أنّ انشغال ابن رشد بالعلوم العقلية يقتضي تفسير العلل الكامنة وراء الظواهر عامّة لما كان له أن يسترسل على هذا النحو في التعليل، وهو يؤلّف كتاباً تعليمياً يتحرّى فيه الإيجاز في بيان قواعد العربية.

وما ابتدعه ابن رشد في مشروعه التيسيريّ هذا، ورأى - بحق - أنّه نمط من التبويب لم يسبق إليه ولم يُشر أحدٌ قبله إلى أنّه أدخل في باب الأمر الصناعي، وأربط للمعاني تقسيمه قوانين الإعراب إلى ستّة أجناس^(٢).

الأول: في الخبر المطلق، نحو: زيدٌ منطلقٌ، وقام زيدٌ، ويرى أنّ: زيدٌ قام لا تختلف عن قام زيد^(٣)، وكُتِبَ الكتابُ، ويسمّيه ابن رشد المفعول المخبر عنه بالفعل.

الثاني: في الأخبار الداخلة عليها الأفعال (باب كان وأخواتها)، ونواسخ الابتداء (باب أفعال القلوب)، باب أفعال المدح والذمّ، باب أفعال الترجي والمقاربة (عسى وكاد...).

الثالث: في الأخبار المقيّدة بالحروف، وفيه أربعة أساليب (قوانين) -بحسب اصطلاحه-: إنّ وأخواتها، ما، لا النافية، ما التعجبية، ويرى أنّها حرف منصوب !! يدلّ على التعجب^(٤)، وهو ما لم يرد عند غيره من المشتغلين بالنحو.

الرابع: في الجملة الخبرية المقيّدة بالأسماء، وهي ثلاثة أجناس:

(١) الضروري في صناعة النحو: ١٤٦.

(٢) نفسه: ١٦١.

(٣) نفسه: ١٦٣.

(٤) نفسه: ١٧٥.

الجنس الأول، وفيه المضاف إليه والنعت والحال والتمييز الذي شطره شطرين: تمييز العدد وتمييز الذات، الذي تجوز فيه ثلاث صور: هذا خاتمٌ حديدًا، وخاتمٌ حديدٍ، وخاتمٌ حديدٌ.

وجعل كل واحد من هذه الأبواب الأربعة تحت عنوان قانون (قاعدة).

الجنس الثاني: الأسماء التي تكون قيودًا للأفعال الواردة في الجملة الخبرية (التكملات، الفضلات)، وفيها مباحث عن المفعولات: المفعول به، والمفعول فيه (الظرف المقدّر بـ(في))، والمفعول المطلق، والمفعول له، وحكمها كما هو معلوم النصب، ومعها تمييز النسبة الذي فصله عن تمييز الذات؛ لأنه فاعل في الأصل، وسماه التمييز المنقول، أي نُقل من شكل الإخبار: طابت نفسُ زيدٍ، إلى شكل التمييز: طاب زيدٌ نفسًا.

ثمَّ ينتقل في سياق مبحث القيود إلى مبحث قيد الحروف المتعلقة بالفعل مثل: واو المعية - كما يرى - وحروف الجرّ، ومنها واو القسم وحروفه الأخرى، ومد ومنذ، وكم الخبرية التي يرى أنها في الأصل استفهامية، وربّ وحاشا وخلا وعدا الاستثنائية، ويرى أنها مشتقة (مستعارة) من الفعل؛ لذا يقع بعدها الاسم منصوبًا أحيانًا لا سيمًا إذا دخلت عليها (ما)، ويختم المبحث بالحديث عن حثي الجازة والعاطفة والابتدائية.

الجنس الثالث: الأسماء المشتقة التي تعمل عمل الفعل وعمل الاسم النصب والجرّ، وهي: صيغ المبالغة، واسم الفاعل، واسم المفعول، والمصادر المؤولة بأن والفعل، والصفات المشبهة باسم الفاعل، ويسمّيها الصفات التي هي خِلقةٌ.

ويختم حديثه عن هذا المبحث بقوله: فهذه قوانين الكلام المركّب تركيب إخبار، وتركيب تقييد المعنويّ الأصليّ منها والمنقول، والعامل في هذا القول هو إمّا الاسم المقيد أو الفعل أو الحرف الذي قيّد به.

بعدها ينتقل للحديث عمّا سمّاه المركّب تركيب تقييد لفظي، وتناول فيه أحكام البدل بأنواعه، وأحكام التوكيد المعنوي، والاستثناء بأصنافه وأساليبه، وأدرج في أدواته (لا سيمًا) تبعًا للأخفش وجماعة، بحسب السيوطي^(١)، ولا يخفى أنّ معناها: وبخاصّة،

(١) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي: ٣ / ٢٩١.

فما بعدها يدخل فيما قبلها ولا يخرج عنه، فليس فيها من الاستثناء شيءٌ.
وبختام هذا المبحث انتهى كلامه عمّا سمّاه أصناف الإعراب والمُعربات في الكلام
الخبري، في الجملة الواحدة البسيطة غير المركّبة.

في الجزء الرابع، الباب الأول يتحدّث ابن رشد عن الجمل المركّبة من جملتين أو
أكثر مثل جملة الشرط، ويدرج معها جملة (لَمَّا) الحينيّة، إذ هي عنده بمعنى الظرف
حسب تعبيره، ويدرج جملة القسم وجملة المفعول والحال والجملة المعطوفة.

وفي سياق تحليله لهذه الأساليب لا تغيب عنه فكرة العامل والمعمول، فينبّه إلى
عدم إعمال لو ولولا الشرطيّتين، ولَمَّا الحينيّة وجملة القسم، وعند حديثه عن الجملة
المعطوفة يتوقّف لشرح معاني حروف العطف وخلوّها من التأثير العاملي، فلا يُنسب
إليها أثر إعرابي^(١)، ويضع مباحثها تحت قواعد يُطلق عليها (قوانين)، فيفرد لـ(الواو)
و(الفاء) و(ثمّ) قانونًا، ولـ(أو) و(أم) و(إمّا) قانونًا، ولـ(لكنّ) و(بل) قانونًا.

ولأنّ الحديث في هذا الجزء كلّه عن الجملة المركّبة فهو يرى في حروف العطف
روابط. ويؤكّد تصوّره هذا بمثل قوله: إنّ كلّ اسم عطفته على اسم آخر بالواو والفاء أو
ثمّ فإنّه يُعرب بإعراب الاسم مربوط به.

وكذلك الحال في الفعل مربوط بفعل آخر^(٢). وفي (القانون الثاني) يقول: إنّ كلّ
اسم ربطته باسم آخر بأو أم وإمّا المكزّرة المكسورة فإنّ إعراب المربوط به كإعرابه.
وهذا على رأي من يعتقد أنّ (إمّا) عاطفة، وهو موضع خلاف.

الباب الثاني: عقده للأساليب الإنشائية، ومنها الأمر والنهي، ويتفرّع عنها الدعاء
والتمني والتحضيض، ممّا هو ليس تركيبًا خبريًا، ولا تركيب تقييد، كما ينصّ على ذلك.
مع أنّه يصرّح بأنّ الفعل الواقع فيها يُقيّد بجميع الأسماء التي يقيّد بها الفعل الواقع في
القول الخبري من المفعولات وسائر المنصوبات والمخفوضات!

في هذا الباب يبدو واضحًا تأثره المباشر بأسلوب سيويه وبمصطلحاته وأمثله، من

(١) الضروري في صناعة النحو: ١٩٧.

(٢) نفسه: ١٩٧.

نحو قوله: واعلم أنّ العرب، لموضع تجوّزها في الكلام وحبّها الاختصار، والعرب كثيرًا ما يحذفون الكلام التام الذي قيّد به الاسم الذي من تمامه ويأتون بالمقيّد فقط .. وربما أكثر استعمالهم للحذف حتّى لا يجوز عندهم أنّ يُنطق بالكلام التامّ الذي كان ذلك الاسم في الوصل غير مفهوم إلّا بالإضافة إليه^(١).

وهو هنا يشير إلى ما سمّاه سيبويه «النصب على الفعل المتروك إظهاره»، ومثّل له بما مثّل به من بعده ابن رشد نحو: سبحانَ الله، وسحقًا له، وتبًّا، وويحك، وويك، ونحوها.

الباب الثالث خصّصه لمبحث النداء الذي قال عنه إنّه يقيد بالصفات والمعطوف وبالبدل وبالتأكيد. وجعله في أربعة فصول؛ الأوّل لأنواع المنادى: العلم المفرد والمضاف والنكرة غير المقصودة والشبيه بالمضاف، ثمّ النكرة المقصودة والمعرف بأل، وأحكام كلّ نوع في الإعراب والبناء.

ثمّ عرض للمندوب والمستغاث به، وكذا ظاهرة الترخيم، وأحكام الاسم المرخّم.

وفي الفصل الثاني تحدّث عن صفة المنادى وما يجوز فيها من صور الإعراب.

وفي الفصل الثالث يعرض لأحكام المعطوف على المنادى.

وفي الفصل الرابع يعرض لأحكام البدل من المنادى. ويطلق على كلّ قواعد هذا

الباب (قوانين) أيضًا.

وهو لا يخرج في عرضه المختصر لأحكام النداء عمّا قرّره جمهور النحويين، متحاشيًا

الأمثلة الصناعية المتكلّفة التي ازدحمت بها مباحث النحويين.

في الباب الرابع: يتناول أحكام أسلوب الاستفهام بين الأساليب الإنشائية، وأدواته التي

ينعتها كلّها بالحرفيّة، ولا يستثنى بالحديث أحكام (كم) الخبريّة. وعند الحديث عن أيّ

الاستفهاميّة، وهي اسم معرب عند النحاة يقول: وليس في الحروف معرب إلّا هذا الحرف.

في آخر هذا الباب يقرّر أنّ ما تناوله في هذه الأبواب الأربعة: أسلوب الخبر،

(١) الضروري في صناعة النحو: ٢٠١.

وأسلوب الإنشاء في الأمر والنهي، وأسلوب النداء، وأسلوب الاستفهام شاملٌ لكلِّ الأسماء المعربة من الكلام التام^(١).

وتلحقها الحكاية التي تعمُّ جميع الأجناس الأربعة المتقدِّمة، وقد عَرَفَ بها بعد أسلوب الاستفهام على سبيل الإيجاز، ومن دون أن يفرد لها بعنوان مستقلِّ باب أو فصل أو قانون (قاعدة) على نحو ما جرى عليه في مباحث كتابه، معترِّفاً بأنَّ التفصيل «لا يليق بهذا المختصر».

بعد هذه الخاتمة لمباحث الإعراب يصل كلامه بالحديث عن الممنوع من التنوين والجرِّ، وكأنَّه يستدرك هذه الظاهرة التي تعمُّ طائفة من الأسماء ذوات البنى الخاصة الباعثة على التردُّد في تنوينها، ومن ثمَّ في خفضها ما لم تُضَفَ إلى غيرها أو تقترن بأل التعريفية أو تقع موقع الضرورة.

في نهاية حديثه عن الممنوعات من التنوين يختم الحديث بخلاصة مفادها أنَّ كلَّ اسم مرفوع لابدَّ أن يعرى من أن يكون مضافاً إليه، وهو إمَّا حديث (خبر)، وإمَّا مُحدَّث عنه (مبتدأ) أو تابع لأحد هذين. وأنَّ كلَّ اسم هو مضاف في المعنى والشكل (الصيغة) فهو مخفوض، (ويعني بالمضاف المضاف إليه)، وإنَّ كان اسم هو في المعنى مضاف وتعرى من شكل الإضافة دون معناها فهو منصوب، وهذا كلام لا يتضح معناه للقارئ (ولعلَّه يقصد نحو قولنا: فلانٌ شريفٌ نسباً، وطويلٌ قامَةً، والأصل: شريفِ النسبِ وطويلِ القامة)، وإنَّ كان قد أوضحه بعد ذلك بما لا يرفع الغموض عنه قائلاً: وشكل الإضافة هو عدم التنوين في الاسم المضاف إليه أو حذف نون التثنية والجمع أو دخول الألف واللام عليه أو دخول حرف الجرِّ على المضاف إليه... وفي كلِّ هذا يتحدث عن المضاف إليه ويسميه المضاف!

بعد اختتام الحديث عن إعراب الأسماء يفرد مبحثاً لإعراب الأفعال بعنوان (القول في إعراب الأفعال)، ولم يضع له سمة (فصل) أو (جزء) أو (باب) على نحو ما جرى عليه في كتابه.

(١) الضروري في صناعة النحو: ٢١٥.

و صَنَّف الأفعال إلى مبنية ومعربة، (متشكّلة بشكل متبدّل) بحسب تعبيره. ويصف حالة الرفع في الفعل (المستقبل) المعتل الآخر بالقول: فشكل الرفع فيها حرف (المدّ واللين) أي ثباته، مع أنّ هذه المدود تثبت أيضًا في حالة النصب الذي يظهر على الواو والياء. وتُجزأ إلى مدود قصيرة في حالة الجزم ولا تحذف كليًّا. وهو يتابع ما تعارف عليه النحويون حين يقول: إنّ علامة الجزم في المعتلّات هو حذف حرف المدّ^(١).

وعن نصب المضارع كتب مباحث اصطلح عليها بقوانين، بحسب عدد الحروف الناصبة، وبحسب (أشكال) الكلام، أي صيغته التي تقتضي النصب إذا قرنت بها حروف مخصوصة^(٢)، وحصرها في ثمانية قوانين بحسب الحروف الناصبة: لن، أن، كي...

بعد ذلك أفرد بابًا لجزم المضارع وأدرج تحته أربعة مباحث سمّاها (أبواب)، أولها لنفي الخبر بلم ولما وألم وألما، وكلّها ترجع للنفي بـ(لم).

والثاني: لأدوات الشرط الجازمة.

والثالث: للجزم بالأمر والنهي.

والرابع: للجزم بلام الأمر.

ولخصّ مبحثه في أحكام إعراب الفعل قائلًا: فهذه كما ترى أربعة قوانين في الجزم، وثمانية في النصب، فجميع ما تُعرب به الأفعال اثنا عشر قانونًا، وللرفع قانون واحد، وهو أنّ لا يدخل عليه شيء من النواصب أو الجوزم^(٣).

ويختتم ابن رشد كتابه بالقول: فهذه القوانين هي بالجملة حاصرة لجميع الألفاظ المعربة، والوقوف عليها أوّلًا من أنفع الأشياء لمن أراد أن يستوفي أجزاء هذه الصناعة أو المستعمل منها في الأكثر، وخاصّة ولدان، فإنّهم يؤخذون بحفظ هذه القوانين أوّلًا، ثمّ إذا صاروا إلى الفهم أخذوا بفهم أسباب هذه القوانين، (أي العلل النحويّة

(١) الضروري في صناعة النحو: ٢٢٢.

(٢) نفسه: ٢٢٣.

(٣) الضروري في صناعة النحو: ٢٣٠.

والصرفية) فتتم لهم الصناعة بسهولة وتحصيل تام في زمان يسير^(١)، ثم يقول: وأما ما بقي من أجزاء هذه الصناعة، مما لم نذكره لا ذكراً كلياً ولا ذكراً جزئياً، فإنه ليس فيه زيادة ترتيب ولا جودة تعليم على ما في كتب القوم إلا يسيراً^(٢).

ويحترس أخيراً فيقول: لكن ربّما عابه قوم لمفارقة المعتاد، وأنكروه لما في طبيعة الأقاويل المشهورة من الاستبعاد (التقليد)، وربّما قالوا: خلط صناعة المنطق بصناعة النحو، وهذا كلّ جهل بالطريق الصناعي^(٣)، وربّما احترس بهذا القول لأنه علق بذهنه ما قاله مواطنه الأندلسي ابن السّيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) في كتابه (المسائل والأجوبة) عن مناظرة جرت بينه وبين أبي بكر بن العربي المعروف بابن باجة، وهو من المشتغلين بالفلسفة وعلوم الأوائل، أن خصمه جعل يُكثر من ذكر المحمول والموضوع، ويورد الألفاظ المنطقية التي يستعملها أهل البرهان، فقلت له: أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو، وصناعة النحو تُستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل الفلسفة: يجب أن تُحمل كلّ صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها، وكانوا يرون أن إدخال بعض الصناعات في بعض إنما يكون من جهل المتكلم، أو عن قصد منه للمخالطة واستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى إذا ضاقت عليه طرق الكلام^(٤).

وكان ابن رشد قد تنبّه في بداية مباحث كتابه إلى احتمال توجيه اعتراض على منوال كتابه والنسق الذي جرى عليه في ترتيب مباحثه، فقال بلغة لا تخلو من حدة غير مألوفة في كتب النحويين: ولعلّ جاهلاً في غاية الجهل يقول: إنك خرجت في هذا الكتاب عن طريق النحاة، وخلطت هذا العلم بعلم ليس منه، فإنّ القائل بهذا القول إمّا أن يكون حملة الجهل وإفراط الحسد على أنّه لم يفهم أنّ كلّ صناعة تروم أن تعرف

(١) نفسه: ٢٣١.

(٢) نفسه: ٢٣٢.

(٣) نفسه: ٢٣٢.

(٤) المسائل والأجوبة لابن السّيد البطليوسي ١/ ٢٩٨، وينظر ارتشاف الصّرب من لسان العرب: ١٧٧٦، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٢/ ٣٣.

الأشياء التي فيها بأنتم ما يمكن أن تعرفها، أو لم يقع له التصديق بما قلناه من أنه يكون ممن لا يقدر أن ينتقل عما نشأ عليه من التقليد، وكان المشهور عنده مُغلباً على المعقول، وهذه هي رتبة العوام^(١).

ولعل هذا وغيره من المواقف النقدية اللادعة تجاه الآخرين يفسر لنا ما روي من نشوء الوحشة بينه وبين مواطنيه من أهل قرطبة، والغضاضة التي دفعت بعضهم إلى مناوآته والنيل منه واتهامه^(٢) بما لا يتناسب والمنزلة التي شغلها في حياته وبعد وفاته على مدى تاريخ الفكر الإسلامي والعالمي؛ إذ صارت مؤلفاته الجسر الذي عبرت عليه الثقافة الإسلامية والفكر اليوناني إلى أوروبا بعد خمولها هناك في العصور الوسطى وسيطرة الكنيسة وفكرها اللاهوتي على الحياة.

خاتمة

قد يكون من المفيد هنا التنويه بما اختلف فيه كتاب (الضروري) التعليمي عن الكتب التعليمية التي سبقتة وعن غيرها من كتب النحو المبسطة، أنه اعتمد خطة في التبويب رسمها على مقتضى ما أوحى إليه تجربته في دراسة النحو وتدريسه، فأراد لكتابه هذا أن يكون للناشئة (الولدان) بحسب تعبيره، وجاء ترتيب مباحثه مخالفاً لما سبقه من الكتب التعليمية كمختصر ابن سعدان، وجمل الزجاجي، وإيضاح أبي عليّ الفارسي، ولمع ابن جنّي، ومفصل الزمخشري، وكافية ابن الحاجب، وسواها من الكتب التعليمية.

وهو في الجملة ينطلق من الجزئيات التي تُبنى منها الجمل والعبارات، ويحددها تحديداً دقيقاً، أسماءً أو أفعالاً أو حروفاً، ثمّ ينتقل إلى الكلام المركّب سواء كان مكتفياً بنفسه (الجمل البسيطة) خبرية أو إنشائية، ثمّ إلى الجمل المركبة وهي التي تتألف من جملتين أو أكثر، وتشمل جمل الشرط والقسم والجمل المعطوفة وجمل الخبر والنعته والحال وسواها. وفي أثناء عرضه للجمل المركبة وأساليب الخبر والإنشاء يعرّج

(١) الضروري في صناعة النحو: ١٢٤.

(٢) نفسه: ١٦ - ١٧ مقدّمة المحقق.

على الأدوات التي تدخل على هذه الجمل، كأدوات الاستفهام والشرط والنداء والنفي والاستثناء ونواسخ الابتداء والخبر الفعلية والحرفية، ويسمّيها قيوداً.

ومن اللافت للنظر عند ابن رشد -وهو غير بعيد عن الرؤية اليونانية لأقسام الكلام- أنه يرى أنّ الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة وأسماء الاستفهام ليست أسماء على الحقيقة، بل هي كنايات ورموز تقوم مقام الأسماء، وليس لها خواص الاسم ولا صفاته^(١)، ومعلوم أنّ الكوفيّين أطلقوا مصطلح الكناية والمكنّي على الضمير.

ولعلّ المصطلحات الخاصة - وجلّها من اصطلاحات أهل المنطق، التي نثرها ابن رشد في كتابه ولا نجدها عند غيره من النحاة - هي التي وسمت كتابه بميسم خاصّ يميّزه عن كتب جمهور النحاة، علماً أنّ كثيراً منها ورد في كتابه (تلخيص العبارة لأرسطو)، الذي هو تلخيص ترجمة عربية لكتاب أرسطو المعنون بالعنوان نفسه.

من أبرز هذه المصطلحات:

الاسم المائل: وهو تعريب لمصطلح يوناني يراد به المضاف إليه.

الاسم المستقيم: وهو الاسم المسند إليه المرفوع، وهو كسابقه من اليونانية في ترجمات كتب أرسطو.

اشتراك الاسم: ويُراد به ظاهرة التعالق الإسناديّ بين المسند والمسند إليه.

الأقاويل المركبة: ويعني بها الأساليب، خبريّة أو إنشائيّة، وهو مصطلح يتردّد في كتاب الشعر لأرسطو بترجمته العربية القديمة.

الجمل الجزئية: ويريد بها جملة الصلة ونحوها من الجمل اللاحقة لأحد مكوّنات الجملة الكبرى.

الخبر المطلق: وهو الجملة الخبريّة التي لم تقيّد بأحد النواسخ الفعلية أو الاسمية التي يطلق عليها القيود.

الشكل: ويُطلقه ابن رشد على الصيغة والهيئة التي تكون عليها الكلمة في بنيتها أو

(١) الضروري في صناعة النحو: ١٠٦.

حركتها الإعرابية من رفع أو نصب أو خفض أو جزم، وهو أيضًا من مصطلحات الكتب المترجمة عن اليونانية لأرسطو ولغيره، ولاسيما كتاب (تلخيص العبارة) لابن رشد نفسه، ولعلّه المقابل العربي لمصطلح (form).

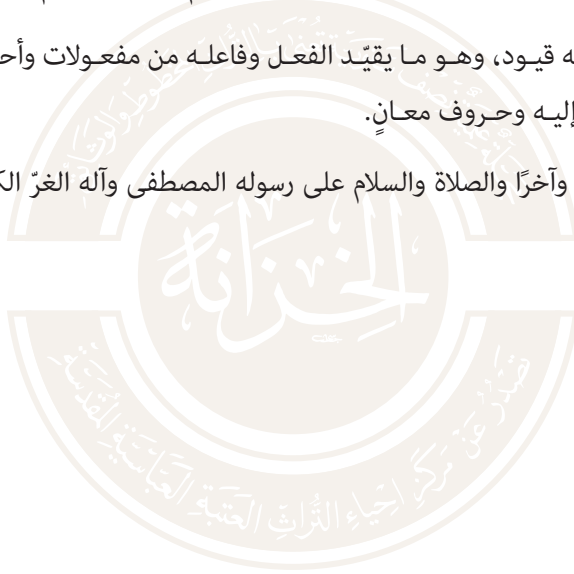
الصناعة: يُطلقها على العلوم ومنها علم النحو.

طلب الترك: ويريد به أسلوب النهي.

القانون: وجمعه قوانين: ويريد به الحكم الذي يلحق الاسم أو الفعل من إعراب أو بناء أو ما سواه من أنظمة اللغة. وهو عند النحاة حكم وجمعه أحكام.

القيّد: وجمعه قيود، وهو ما يقيّد الفعل وفاعله من مفعولات وأحوال ونواسخ وأدوات ومضاف إليه وحروف معانٍ.

والحمد لله أولاً وآخراً والصلاة والسلام على رسوله المصطفى وآله الغرّ الكرام.



المصادر والمراجع

١. ارتشاف الصَّرْبِ من لسان العرب، أبو حيَّان الأندلسيَّ (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمَّد، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
٢. إصلاح الخلل من كتاب الجمل، عبد الله ابن السَّيد البطلوسيَّ (ت ٥٢١هـ)، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ب ط، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
٣. الأصول في النحو، أبو بكر محمَّد بن سهل السَّرَّاج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ب ط، مؤسَّسة الرسالة - بيروت، ١٩٨٧هـ.
٤. الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباريَّ (ت ٥٧٧هـ)، ب ط، المكتبة التجارية، القاهرة، ١٩٥٥م.
٥. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنيَّ (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمَّد عليَّ النجَّار، ب ط، دار الكتب المصريَّة، القاهرة، ١٩٥٢م.
٦. شرح الرضيَّ (ت ٦٨٦هـ) على كافية ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ)، تصحيح: يوسف حسن عمر، ط٢، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٦م.
٧. الضروري في صناعة النحو، أبو الوليد بن رشد القرطبيَّ (ت ٥٩٥هـ)، تحقيق ودراسة: د. منصور عليَّ عبد السمیع، ط١، دار الصحوَّة، القاهرة، ١٤٣١هـ، ٢٠١٠م.
٨. عيون الأنباء في طبقات الأطباء، ابن أبي أصيبعة (ت ٦٦٨هـ)، تحقيق: د. نزار رضا، ب ط، دار مكتبة الحياة، بيروت، ب ت.
٩. كتاب الحروف، أبو نصر الفارابيَّ (ت ٣٣٩هـ)، قدَّم له ووضع حواشيه: إبراهيم شمس الدين، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت، ٢٠٠٦م.
١٠. كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ب ط، الهيئة المصريَّة العامَّة، القاهرة، ١٩٧٩م.
١١. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريَّ (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: غازي مختار طليمات، ط٢، دار الفكر، دمشق، و دار الفكر المعاصر، بيروت، ٢٠٠١م.

١٢. المسائل والأجوبة، عبدالله بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)؛ تحقيق: د. مصطفى عدنان العيثاوي، ب ط، النادي الأدبي، المدينة المنورة، ١٤٤٠هـ، ٢٠١٩م.
١٣. معجم المؤلفين، عمر بن رضا كحالة الدمشقي (ت ١٤٠٨هـ)، ب ط، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب ت .
١٤. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، أبو محمد عبد الله بن يوسف المعروف بـ(ابن هشام الأنصاري) (ت ٧٦١هـ)، ب ط، المكتبة التجارية، القاهرة، ب ت.
١٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، ب ط، دار البحوث العلمية، الكويت، ١٩٧٥م.
١٦. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى، ب ط، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.



453

Tanzih Al-Mustafa Al-Mukhtar
Amma Lam Yathbot Men Al Athar
A Critical Study of the Book's Two
Editions

Ahmed Abdel Ati Al-Athari
Researcher in the Drawings of the
Prophet's Relics
Assiut University
Egypt

Manuscripts Indexes and bibliographies of publications

491

Index of the Manuscripts of
Sayyid Muhammad Taqi
al Fadlallah al-Amili's Library

Sheikh Muhammad Taqi al-Faqih al-
Amili
Researcher in al-Amili Heritage
Lebanon

511

Guide of Texts and Annotated
Certificates in Encyclopedias and
Books
Section Four

Haidar Kadhim Al-Jubouri
Bibliographic expert researcher
Iraq

Heritage News

535

From Heritage News

Prepared By Editorial Board

261 An Experimental Study of the
Phenomenon of Acid-Base
Degradation (Oxidative Hydrolysis)
of Ferrous Sulfate in Manuscripts
Written with Reactive Inks

Dr Madian Hamed Abdul Hady
Mahmoud
Faculty of Archaeology-Fayoum
University
Egypt

Reviewed texts

289 Observations of Sheikh Ibrahim
Al-Bayadhi in the Treasury and
Library of Imam Al-Ridha (peace
be upon him) During One of his
Visits to Khorasan

Prepared by
Salah Mahdi al-Sarraj
Director of the Manuscript Imaging
and Cataloging Center
Al-Abbas's Holy Shrine
Iraq

313 Zad al-Musafireen
Sheikh Mirza Muhammad ibn
Mirza Sulayman al-Tabeeb al-
Tankabni (1302 AH)

Annotated by
Ali Addai Nahi al-Hisnawi
Heritage Revival Center - Al-Abbas's
Holy Shrine
Iraq

365 The Spirit of Eloquence in Ijazah
of Sayyid Salman
(Ijazah of Sayyid Mahdi al-
Kadhimi to Sayyid Salman Hadi
al Tuma)

Prepared and presented by
Sayyid Salman Hadi al Tuma
Heritage Researcher
Iraq

Criticism of Heritage works

399 Earnest Critical Standpoints with
the Investigation of the Printed
Mathematical Heritage within
the Encyclopedia of Sheikh Baha'
al-Din al-Amili

Sheikh Fadhel Habib al-Hilli
The Scientific Hawza - Najaf
Iraq

Content

Heritage studies

- | | | |
|-----|---|--|
| 17 | The Qur'ans attributed to Imam Ali (peace be upon him): A Study of their Reality and Content | Dr Ahmed Jasim Al-Najafi
Faculty of Basic Education / University of Kufa
Iraq |
| 55 | A Study in the Chains of Narration of Risalat Al-Huquq and its References | Ammar Al-Sayyid Mujtaba Al Sayyid
Yusha'a Al-Musawi
The Scientific Hawza – Najaf
Iraq |
| 117 | Jami' al-Maqal by Sheikh al-Tureihi is a Pioneer in the Study of Narrators' Commonalities | Sheikh Muhammad Issa Al-Bannai
Al-Qatifi
Professor in the Scientific Hawza
Saudi Arabia |
| 161 | The Grammatical Manufacturing Mode and its General Principles According to Ibn Rushd: A Reading in Al-Dharuri fi Sana'at Al-Nahw | Asst. Prof. Sahib Jaafar Abu Janah
College of Arts/ Mustansiriyah
University
Iraq |
| 189 | Indexing Arabic Manuscripts at the Tlemcen School, Curated by Auguste Cour
A Reading on the Formation of the Index, its Adjustment and Characteristics | Prof. Dr Abdul Rahman Baghdad
University Center of Maghnia
Algeria |
| 219 | Investigating the Written Heritage and its Connection to Criticism in the Scientific Research Methodology | Muneef Fayadh
Heritage Revival Center - Al-Abbas's
Holy Shrine
Iraq |

lowing regulations:

1. The researcher or reviewer will be informed of delivering the posted material to be published within a period may not exceed the maximum of two weeks.
2. The researchers should be reminded of the publication acceptance of the editorial board within a period may not exceed the maximum of two months.
3. The pieces of research, whose evaluators realize that it should be amended or be added to, will be returned to their writers in order to be organized accurately before publication.
4. The researchers will be informed if their pieces of research are rejected without mentioning the reasons of rejection.
5. Every researcher will be given one copy of the issue in which his research is published, with three separate pieces of research from the same published material and a reward, as well.

• **The journal considers the following priorities in publication:**

1. The date of receiving the research by the editor-in-chief.
 2. The date of presenting the revised pieces of research.
 3. The variety of the research materials as far as possible.
- The published pieces of research express the opinions of their writers and do not necessarily reflect the opinions of the journal.
 - The pieces of research are arranged according to the technical considerations which have nothing to do with the status of the researcher.
 - The reviewer or the researcher who is not known for the journal has to send on the journal email, a brief biographical note, his address and email, for the introductory and documentary purposes on the following email: *Kh@hrc.iq*
 - Editorial board reserves the right to make the required amendments upon the approved pieces of research for publication.
 - The board of editors will chose distinguished researches published in the magazine, and vows to republish them separately.

The Publishing Terms

- The journal should publish the scientific pieces of research that are related to the manuscripts and documents, reviewed texts, direct studies, and objective critical follow-ups which are related to it.
- The researcher should commit himself with the requisites of the scientific research and its rules in order to get benefit from its sources, and be within the frame of the Researchers 'style during discussion and criticism. Otherwise, the examined research or the text will contain certain topics that attempt to raise the feeling of sectarianism or even sensitivity towards any belief, ideology, or sect.
- The research should not be published previously or presented to other means of publication. The researcher is responsible for doing an independent commitment.
- The font should be in (Simplified Arabic). The texts printing size should be (16), and the margins printing size should be (12), and the pages number should not be less than (20).
- The reviewed research or text should be printed on the (A4) type of paper in one copy with a CD. The pages should be numbered successively.
- The research should be presented with its Arabic and English abstracts, each in a separate paper including the title of the research.
- The familiar scientific principles, documentation and references should be taken into account. The documentation should include the name of the source, the number of the part and the page
- The research should be presented with a separate list of references including the title of the source, the name of the author, the name of the investigator or the interpreter if s/he is available, the publishing country name, the place of publication and finally the date of publication. The name of the books and pieces of research should be arranged alphabetically. And if there are foreign references, they should be added separately, i.e. not within the Arabic references
- Researches shall be subject to the scientific deduction program and to a confidential assessment of its validity for publication, and shall not be returned to its owners, whether accepted for publication or not, according to the fol-



Dr. Abbas Hani Al- Grakh (Iraq)

Ministry of Education – Babylon Directorate of Education

Dr. Ali Fareg Al- Ameri (Italy)

Ambrosiana Library / Milano

Collage of Sociology – University of Milano Bicocca

Advisory board

Prof. Dr. Sahib G. Abo-Genaaah (Iraq)

Collage of Arts - Al-Mustansiriya University

Prof. Dr. Tarek Abed Aoun Al Janabi (Iraq)

College of Education - Al-Mustansiriya University

Prof. Nebeela Abd Al- Munaam (Iraq)

Arab Scientific Heritage Revival Centre - Baghdad University

Prof. Dr. Ahmed Shawky Benbin (Morocco)

Director of Al-Hassania Library at the Royal Palace in Rabat

Dr. Saeed Abd Al- Hammeed (Egypt)

*Director General of Restoring Museums of Antiquities- Ministry
of Egyptian Antiquities*

Prof. Dr. Fadhil Al- Beyaat (Turkey)

The Research Centre for Islamic History, Art and Culture

Prof. Dr. Munther A. Al Muntheri (Iraq)

Collage of Arts - Baghdad University

Prof. Dr. Waleed M. Al- Seraakbi (Syria)

Collage of Arts - Hama University

The general supervision

His Eminence Sayid Ahmed Al- Saafi

Editor-in-chief

Sayid Layth Al- Musawi

Managing editor

Mohammad Al-Wakeel

Sub editor

Dr. Husayn Al-Sheibaani

Editorial board

Dr. Ali Habeeb Al- Aedaani

Dr. Ammer Mahmoud AL-Kaabi

Hasan Arebi Al-Khalidi

Art Director

Ali Hussien Alwan ALtamimi

English Translation

Habib AL Zatar\ Lebanon



*Al- Abbas Holy Shrine
The High Commission for Heritage Revival
The Heritage Revival Centre*

Al-Abbas Holy Shrine. The High Commission for Heritage Revival. The Heritage Revival Centre.

AL-Khizanah : A Half Annual Scientific Journal which is Concerned with Manuscripts and Documents \ Issued by The Heritage Revival Centre.- Karbala, Iraq : Abbas Holy Shrine, The High Commission for Heritage Revival, The Heritage Revival Centre, 1438 hijri = 2017-

Volume : Illustrations ; 24 cm

Semi-Annual.- The Seventeenth Issue, The ninth year, March 2025-

Includes Bibliographies.

Text in Arabic abstract in Arabic and English.

ISSN : 4586 - 2521

1. Manuscripts --Periodicals 2. Periodicals Arabic -- Iraq. A. title.

LCC : Z115.1 .A8378 2024 NO. 17

DDC: 011.31

Cataloging Center and Information Systems - Library and House of Manuscripts of
Al-Abbas Holy Shrine

ISSN : 4586 - 2521

Consignment Number in the Housebook and Iraqi
Documents: 2245, 2017

Iraq- Holy Karbala

You can contact or communicate with the journal via:

00964 7813004363

Web: Kh.hrc.iq -- Email: Kh@hrc.iq

Post-Office: Holy Karbala P.o (233)

Sale Price

Inside Iraq: 10\$ - Outside Iraq: 15\$



*Al- Abbas Holy Shrine
The High Commission
for Heritage Revival*

Al-Khizanah

*A Half Annual Scientific Journal
which is Concerned with Manu-
scripts Heritage and Documents*

*Issued by
The Heritage Revival Centre*

*The Seventeenth Issue, The ninth year,
Ramadan 1446 AH - March 2025*



PRINT ISSN : 2521 - 4586

Al-Khizanah

*A Half Annual Scientific
Journal which is Concerned
with Manuscripts Heritage
and Documents*

*Issued by
The Heritage Revival Centre*

*The Seventeenth Issue, The ninth year,
Ramadan 1446 AH - March 2025*

for contact:

mob: 00964 7813004363

web: kh.hrc.iq

email: kh@hrc.iq